

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/42/905

5 January 1988

ARABIC

ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH

الدورة الثانية والأربعون

البند ١٢٦ من جدول الأعمال

تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف

رسالة مؤرخة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية
لدى الأمم المتحدة

أشير إلى كتابي المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٧ والذي استعرضت فيه تاريخ
المضايقات الناتجة عن القيود المفروضة من قبل البلد المضيف على الاستعمال الرسمي
لبيت رئيس البعثة في أنغلوود بنيجورسي . لقد تمادت الإدارة الأمريكية في الاستمرار
منكرة حقنا في استعمال هذا البيت تارة تحت شعار قصر مدة طلب الاذن ، وتارة أخرى
تحت إدعاء أن الاستعمال يجب أن لا يتعدى مرتين كل شهر . وكان هذا الترتيب المؤقت قد
تم من خلال مساعيكم ومساعي المستشار القانوني مع احتفاظنا بحقنا في الاستعمال
الكامل لذلك العقار .

نحن ، وكذلك انتم ، تعلمون أن هذه ادعاءات واهية ما هي إلا غطاء لوجه
المعاملة التمييزية والتنظيم المتعمد لخلق أجواء عمل غير مريحة لهذه البعثة . لقد
بدلت ولا زلت تبذلون قصارى جهدكم من أجل اقناع سلطات البلد المضيف أن هذه
الممارسة خاطئة من أساسها ولا بد من العمل لتصحيح هذا الوضع الذي ينافي كل الاعراف
الدولية بما فيها الاعراف المرسخة في اتفاق المقر لسنة ١٩٤٧ .

لقد وصلت هذه البعثة إلى قناعة تامة بأن الاستمرار في هذه المساعي هو إهدار
لحقنا في استعمالنا المشروع للعقار الرسمي لأنه يبدو أن السلطات الأمريكية قد
اعتبرت ، وهماً ، أن هذه الممارسة الجائرة هي من ضمن ما يخوله لها تطبيق قانون
البعثات الاجنبية ضد الممثلين الدائمين في الأمم المتحدة ، وكلنا يعلم أن محور هذا

القانون الداخلي يدور حول المبدأ الدبلوماسي في المعاملة بالمثل في العلاقات الثنائية ، وهو الأمر غير الوارد اطلاقا فيما يخص البعثات الدائمة المعتمدة لدى الأمم المتحدة ، ولا سيما في إطار العهود المتعددة الاطراف التي تحكم وحدها التعامل مع ممثلي الدول المعتمدين لدى هيئتك الموقرة . ولا يساورني أدنى شك في أن الاستمرار في تطبيق هذا القانون هو تجاهل كامل من قبل سلطات البلد المضيف للحماية القانونية التي تكفلها الاتفاقيات ذات الصلة لممثلي الدول ، كما أننا متأكدون أن تطبيق بعض من عناصر هذا القانون على بعثتنا الدائمة بحجة المصالح الأمريكية لا يتوفر له أي تبرير قانوني .

ولكي يقف المجتمع الدولي على مدى ما تحملته هذه البعثة من المعاملة غير المتساوية ولتبيان مدى صبرها من أجل الوصول الى حل مقبول ومشرف ، فإنني أطالب بنشر الرسائل المتبادلة بين البعثة وبينكم وبين البعثة والسيد المستشار القانوني الذي بذل جهودا مشكورة من أجل المساعدة لتأمين حل منصف لهذا المشكل .

وإزاء رفض الحكومة الأمريكية كل تعاون لحل هذا المشكل ونظرا لاستمرار المعاملة التمييزية بالنسبة لاستعمال سكن رئيس البعثة وكذلك تحديد تحرك رئيس وأعضاء البعثة في حدود الأحياء الخمسة لمدينة نيويورك دون كافة البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة ، فإن بعثة الجماهيرية العربية الليبية تطلب وبشكل رسمي تطبيق أحكام اتفاق المقر فيما يخص اللجوء الى التحكيم الدولي لوضع حد لهذا الاستهتار بحقنا كعضو في الأمم المتحدة طبقا للمادة ١٠٥ من ميثاق الأمم المتحدة واتفاق المقر (القسم ١٥) .

وستكون هذه البعثة جد مهتنة لو تم تعميم هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة في إطار البند ١٢٦ من جدول الأعمال .

(توقيع) علي ع. التريكي
الممثل الدائم

المرفق الاول

رسالة مؤرخة في ٤ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٥ موجهة الى
وكيل الامين العام للشؤون القانونية ، المستشار
القانوني ، من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة
الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الامم المتحدة*

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من قرار الدائرة الثالثة لمحكمة امتئناف الولايات المتحدة في القضية المعنونة مدينة انفلوود ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية** .

(توقيع) رجب ع. الزروق
الوزير المفوض
القائم بالاعمال بالنيابة

* بالإضافة الى المراسلات الواردة في مرفقات هذه الوثيقة ، فإن شكوى الجماهيرية العربية الليبية المتعلقة باستخدام مسكنها في انفلوود كانت ايضا موضوعا لاجتماعات عديدة تم عقدها بين ممثلي الجماهيرية العربية الليبية والامين العام والمستشار القانوني . وينبغي أن تؤخذ هذه الاجتماعات في الاعتبار عند استعراض التسلسل الزمني لهذه المراسلات .

** توجد نسخة من هذا القرار في الملف المحفوظ لدى ادارة الشؤون القانونية ، ويمكن الاطلاع عليها في الغرفة A 3427 بمبنى الامانة العامة .

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة في ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة

اعتقد دون شك أنكم تعلمون تمام العلم أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد فرضت قيودا مشددة على وصولنا الى مسكننا في مدينة انغلوود ، بنيجورسي ، وعلى استخدامنا له . وأرفق ، للعلم ، نسخة من مذكرة شفوية مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٦ موجهة من هذه البعثة الى بعثة الولايات المتحدة (التذييل الاول) ، ونسخة من رد بعثة الولايات المتحدة المؤرخ في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٦ (التذييل الثاني) . ويبدو أن الولايات المتحدة لا تريد أن تتزحزح عن موقفها ، حسبما كتبنا اليكم بذلك من قبل .

وينبغي لي أن أذكركم أيضا بأن الجماهيرية العربية الليبية اشتهرت ذلك المسكن في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ بحسن نية وعملا بقوانين الولايات المتحدة وولاية نيجورسي . وانتم تعلمون أيضا بأمر القضية التي رفعتها مدينة انغلوود ضد ليبيا بشأن الضرائب على العقار المذكور . وأرفق ، لعلمكم ، نسخة من قرار الدائرة الثالثة لمحكمة الاستئناف ، المؤرخ في ٢٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥* . وكان قرار دائرة محكمة الاستئناف لصالح ليبيا . وسلمت المحكمة بأنه لا أساس لموضوع الدعوى حتى لو لم تسدد الضرائب العقارية ، وأنه لا يمكن لمدينة انغلوود أن تفرض جباية على العقار (بشرط ألا يكون مستخدما لأي غرض تجاري) ، مشيرة بذلك الى أحقية مسكن السفير في الحماية الدبلوماسية .

وتذكرون أيضا أن البعثة الليبية حاولت التفاوض للتوصل الى تسوية مؤقتة مع بعثة الولايات المتحدة بفضل مساعي مستشاركم القانوني الحميدة . وقد عقدت ثلاثة اجتماعات على الاقل ، وألغت بعثة الولايات المتحدة موعدا لعقد اجتماع رابع ولم تبذل أي محاولة لاستئناف هذه المفاوضات . أما البعثة الليبية ، فهي مستعدة ، من جانبها ، لاستئناف تلك المفاوضات بحسن نية في محاولة لحل هذه المسألة بطريقة ودية .

* توجد نسخة من القرار في الملف المحفوظ لدى ادارة الشؤون القانونية ، ويمكن الاطلاع عليه في الغرفة رقم A 3427 بمبنى الامانة العامة .

وبالإضافة الى المسألة المذكورة أعلاه ، فإنكم تدركون أيضا القيود التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة من جانب واحد على الدبلوماسيين الليبيين المعتمدين لدى الأمم المتحدة ، وعلى أفراد أسرهم وعلى الموظفين المحليين ، وهي القيود التي تمنع سفرهم خارج الأحياء الخمسة لمدينة نيويورك . وقد قيّدت ليبيا ، وكذلك عدد من البلدان ، بمنطقة داخل مساحة يمتد نصف قطرها ٢٥ ميلا من ميدان كولومبس . وهذه القيود الجديدة ، التي بدأ نفاذها منذ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٤ ، لم تطبق إلا على ليبيا . وفي حين قيل أن هذه القيود هي "لأسباب تتعلق بالأمن الوطني" ، فإننا ندفع بأنه لا أساس لها ، وبصرف النظر عن السبب المعلن ، فإننا نعتقد أن القيود فرضت لأسباب سياسية محضة . وبعد أن تعرضنا لهذه القيود لنحو ٢١ شهرا يمكننا الجزم بأنها عاقت بالفعل عمل بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة . إذ لا يستطيع الممثل الدائم حضور حفلات الاستقبال التي تقام بمناسبة العيد الوطني ومآدب العشاء وغيرها من الحفلات التي تقام لمداومة الاتصالات الرسمية مع ممثلي الدول الصديقة ، الذين يقطن عدد كبير منهم خارج الأحياء الخمسة لمدينة نيويورك . ولذلك فإن هذه القيود مرفوضة تماما ، للأسباب التالية :

١ - لا توجد في منطقة الولايات الثلاث منطقة عسكرية أو أمنية محظورة تتعرض للانتهاك من جانب الدبلوماسيين الليبيين إذا سافروا داخل المنطقة السابق تحديدها بمسافة ٢٥ ميلا تمتد من ميدان كولومبس .

٢ - لا يستطيع الدبلوماسيون الليبيون الوصول بحرية الى مسكن السفير في مدينة انغلوود ، بنيو جيرسي ، أو ممارسة ما لهم من حرية في دعوة الدبلوماسيين الآخرين والاصدقاء لزيارة الممثل الدائم في المسكن المذكور تعريزا للمهام الدبلوماسية التي تفضلع بها البعثة .

٣ - وإننا نعتقد أن التقييدات المفروضة سواء على الوصول الى المسكن الكائن في انغلوود أو على استخدامه ، وكذلك ما هو مفروض على الدبلوماسيين الليبيين وأفراد أسرهم وعلى الموظفين من قيود تقصر تحركاتهم على الأحياء الخمسة لمدينة نيويورك ، إنما هي تقييدات تمييزية تفرض على الجماهيرية العربية الليبية لأسباب سياسية محضة .

واستمرت هاتان المشكلتان منذ عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٤ ، على التوالي . وقد تحلّت البعثة الليبية بالصبر الشديد سعيا للتوصل الى حل ودي بفضل مساعيكم الحميدة ،

التي ذهبت مدى بسبب السيادة التي تتبعها حكومة الولايات المتحدة . وأمام تعنت
البلد المضيف تعطلت الجهود التي يبذلها مكتب الأمين العام لحل هاتين المسألتين .

...

وفي ضوء الحالة السابق ذكرها ، التي نعتبرها تعديا جسيما على حقوق
وامتيازات وحصانات ليبيا بوصفها عضوا في الامم المتحدة ، نطلب رسميا بموجب هذا
تطبيق أحكام اتفاق المقر للفصل في المشاكل القائمة بين ليبيا والولايات المتحدة ،
بوصفها البلد المضيف للأمم المتحدة . وفضلا عن ذلك ، فإنه في حالة فشل التحكيم
تحتفظ ليبيا بحقها في اتخاذ ما تراه مناسبا من تدابير قانونية اخرى لحسم الموقف
فيما يتعلق بهذه القيود غير القانونية وغير اللائقة التي لا مسوغ لها ، المفروضة
على بعثة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية لدى الامم المتحدة .

(توقيع) الدكتور علي ع . التريكي

الممثل الدائم

التنزيل الاول

مذكرة شفوية مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٦ موجهة من البعثة
الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم
المتحدة إلى بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية لدى الأمم المتحدة تحياتها الى البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة .

وإذ تعيد بعثة ليبيا تأكيد الامتيازات والحصانات المخولة لها بموجب اتفاق المقر ، المعقود بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ، واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، فيما يتعلق باستخدامها لمسكن مغيرها الكائن في 440 East Palisade Avenue ، انفلوود بنيو جيرسي ، دون أي قيود فإنها تقترح ما يلي :

١- أن يقوم رئيس البعثة ، وأسرته ، وهو حاليا رجب عد العزيز الزروق ، القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة ، بزيارة المبنى لأي غرض مرة واحدة على الأقل كل أسبوع ؛

٢- أن يسمح لمعلق البعثة المالي ، وهو حاليا محمد عبد الجليل ، بزيارة المبنى الألف ذكره مرة واحدة على الأقل كل أسبوع لمراقبة وفحص واستعراض حالة المبنى وأشائه وتجهيزاته ، ولاتخاذ الترتيبات اللازمة لصيانته ، بما يكفل صيانة المبنى المذكور وأشائه وتجهيزاته بالشكل الملائم ، وبما يتفق مع المسؤوليات الرسمية للشخص المذكور ؛

ويجوز أن يقوم بالزيارات الألف الذكر في أي وقت أي من عضوي البعثة الليبية الألف ذكرهما أو كلاهما ، ويجوز أن يحجبهما محامي البعثة أو أي موظف آخر غير ليبي - سائق ، على سبيل - دون تقديم إخطار مسبق الى مكتب البعثات الأجنبية .

على أنه إذا ما رأى الأفراد الألف ذكرهم ضرورة للقيام بأكثر من زيارة واحدة كل أسبوع ، تعين على أعضاء البعثة الألف ذكرهم إبلاغ مكتب البعثات الأجنبية في مناهاتن .

التذييل الثاني

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٧ موجهة من بعثة
الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة إلى البعثة الدائمة
للجمهورية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة

تهدي بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى البعثة الدائمة للجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية لدى الأمم المتحدة ، وتشير إلى مذكرة البعثة الليبية ، المؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٦ ، المتعلقة بالعقار السكني الكائن في 440 East Palisade Avenue ، إنغلوود ، بنيو جيرسي .

وتبليغ بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة البعثة الدائمة للجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية لدى الأمم المتحدة بأن وزارة خارجية الولايات المتحدة قد استعرضت المذكرة الانفة الذكر ، وبأنها لا يمكنها ، في الوقت الحالي ، الموافقة على الاقتراح الوارد في تلك المذكرة . وستواصل وزارة خارجية الولايات المتحدة النظر ، على أساس فردي ، في أي طلب للسفر إلى العقار الكائن في إنغلوود .

المرفق الثالث

رسالة مؤرخة في ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٦ موجهة من رئيس
المكتب التنفيذي للأمين العام الى الممثل الدائم
للجمهورية العربية الليبية لدى الامم المتحدة

بالنيابة عن الامين العام ، اود إبلاغكم باستلام رسالتكم المؤرخة في ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن القيود التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة على الوصول الى المسكن الكائن في انفلوود ، بنيو جيرسي ، وعلى استخدامه ، وكذلك القيود المفروضة على تحرك الموظفين الليبيين خارج الاحياء الخمسة لمدينة نيويورك .

وفيما يتعلق بطلبكم بأن تطبق الامم المتحدة أحكام المادة ٢١ (١) من اتفاق المقر بفرض التحكيم في المشاكل الناشئة بين ليبيا والولايات المتحدة ، فسيقوم المكتب المختص بدراسته على نحو عاجل ، وسيتعلم الامين العام بكم مرة اخرى بمجرد الانتهاء من هذه الدراسة .

المرفق الرابع

رسالة مؤرخة في ١ آب/أغسطس ١٩٨٦ موجهة من رئيس
المكتب التنفيذي للأمين العام الى الممثل الدائم
للجمهورية العربية الليبية لدى الامم المتحدة

أود الإشارة الى رسالتكم المؤرخة في ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، التي أبلغتم في ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٦ مؤقّتا بوصولها ، والتي طلبتم فيها رسميا من الأمين العام تطبيق أحكام تسوية المنازعات الواردة باتفاق المقر - المعقود بين الامم المتحدة والولايات المتحدة - فيما يتعلق ببعض المشاكل التي نشأت بين ليبيا والولايات المتحدة .

...

وحيث أنه من المعروف جيدا أن اجراءات تسوية المنازعات الدولية مستنفدة للوقت ، وأنه لا يستثنى من ذلك بالتأكيد اجراء تسوية المنازعات بموجب اتفاق المقر ، فإنني ، لذلك ، أعتقد ، فيما يتعلق باستخدام المسكن الكائن في انغلوود ، أنكم قد ترغبون في النظر في امكانية التوصل الى نتيجة سريعة إذا ما استمرت الجهود ، بمساعدة من الامانة العامة ، من أجل الحصول من بعثة الولايات المتحدة لدى الامم المتحدة على موافقة لكم ولاسرتكم باستخدام المسكن .

المرفق الخامس

رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٦ موجهة من الأمين العام الى الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة

أفيد بورود رسالة السيد فيريندرا دايال ... المؤرخة في ١ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، كما تلقت أيضا ، بناء على طلبي ، نسخة من رسالة السفير فيلدمان الموجهة الى المستشار القانوني للأمم المتحدة والمؤرخة في ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ .

وقد درست البعثة بدقة الرسالة المؤرخة في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، وأحاطت علما ببيان السفير ريد ، المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، ونود أن نبلغكم بما يلي : ... أن الرسالة والبيان يتضمنان على التوالي عددا من الحوادث الوحشية التي وقعت في بعض البلدان الأخرى مع ادعاء بمشاركة ليبيا فيها . وقد نفت ليبيا مرارا وتكرارا نغيا قاطعا أي مسؤولية عن ذلك وأدانت تلك الأعمال الوحشية . والرسالة رقم ٦-٨٦ ، الموجهة مني ، بصفتي أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي ، الى الأمين العام والمؤرخة في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ لا تزال قائمة بوصفها السياسة الرسمية للجماهيرية العربية الليبية . ونود أيضا أن نشير الى أن البيانات التي أدلى بها العقيد القذافي والبيانات الإذاعية الليبية قد ابترت من سياقها .

وفي هذا الصدد ، لا يستطيع المرء أن يقلل من شأن الموقف المعادي لليبيا الذي تتخذه ادارة ريفان ، بما في ذلك تهديداتها التي تكررت كثيرا للعقيد القذافي وللجماهيرية العربية الليبية ، والتي بلغت أوجها في المؤامرة التي دبرتها ادارة ريفان لاغتيال العقيد القذافي والهجوم الذي وقع بعد منتصف الليل على منزل العقيد القذافي وأسرته جنبا الى جنب مع قصف الأحياء المدنية في طرابلس وبنغازي بالقنابل في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٦ .

... وتنفي البعثة الليبية أن يكون أي عضو من أعضائها قد ارتكب أي أنشطة غير مشروعة أو أنه يشكل تهديدا لامن الولايات المتحدة . فهذه البعثة لا تفتأ تتقيد بالقانون وتحترمه ، وسجلها في هذا الصدد أفضل من المعتاد ، وهذا ما لاحظته الأونورايل غيليان سورنسون ، مفاوض مدينة نيويورك لدى الأمم المتحدة .

وقد سبق ان أخطرنا بعثة الولايات المتحدة لدى الامم المتحدة في أكثر من مذكرة شفوية بعزمنا الوطيد على التقيد بكل ما هو وار من القوانين الاتحادية وقوانين الولاية . بيد أن موقف وزارة الخارجية كان سلبيا للغاية مع وجود نية ظاهرة متجهة نحو مضايقة هذه البعثة ، بغرض اعاقه حريتها في ممارسة واجباتها عملا بميثاق الامم المتحدة ، والضغط حتى تصبح سياسات الجماهيرية الليبية متفقة مع الشروط التي تملئها الادارة الامريكية . ولا ريب أن هذه الممارسات تشكل انتهاكا لروح الميثاق واتفاق المقر ولنصيهما .

وكانت ادارة الشؤون القانونية على علم بالتطورات في الدعوى التي اقامتها انفلوود ضد ليبيا بشأن مسكن السفير الليبي في انفلوود ، بنيو جيرسي ، كما تم ابلاغ الادارة المذكورة بتلك التطورات . ونود في هذا الصدد أن نقتبس من قرار الدائرة الثالثة لمحكمة استئناف الولايات المتحدة في قضية انفلوود ضد ليبيا ، ففي الصفحة ١٣ قالت المحكمة :

"إن غرض ليبيا الوحيد من حيازة هذا العقار ، على حد ما يتبين من هذا السجل ، هو تخصيصه لاستعمال رئيس بعثتها لدى الامم المتحدة . وهذا نشاط يتمل اتصالا مباشرا بأغراض البعثة ... " (التأكيد مضاف) .

وعلى الرغم من هذا القرار ، فإن وزارة الخارجية ترفض الاعتراف بمركز السفير في انفلوود .

وقد فرغت وزارة الخارجية ، ولا تزال تفرغ ، قيودا على سفر البعثة الليبية وموظفيها بما في ذلك تقييد استخدام الممثل الدائم وأسرته للمسكن الواقع في انفلوود على الرغم من قرار محكمة الاستئناف بما يفيد أنه يستعمل لخدمة أغراض البعثة . وهذا دليل آخر على نوايا البلد المضيف السلبية . وكما أنني ارفق طي هذا ، للمعلم ، نسخة من مقال ورد في فورين سيرفيس جورنال "Foreign Service Journal" الصادرة في أيار/مايو ١٩٨٦ ويصف بشيء من التفصيل الاجراءات التي اتخذتها وزارة الخارجية في قضية انفلوود ضد ليبيا .

ونود في الختام ان نكرر التأكيد لسعادتكم على أننا قد أهدينا بالفعل استعدادنا ، مرارا وتكرارا ، للتفاوض بشأن حل النزاع وفقا لروح الميثاق واتفاق

المقر ولنصيهما ولكن البلد المضيف لم يحم بحله ويرفض القيام بذلك . وهذا هو السبب الذي دعانا الى أن نطلب من معادتك عمل كل ما يلزم ، بما في ذلك التحكيم ، للتوصل الى حل ، على أساس غير تمييزي ، يتفق مع القانون الدولي والتزامات البلد المضيف تجاه دولة عضو بالأمم المتحدة .

(توقيع) الدكتور علي ع. الشريكي
الممثل الدائم

المرفق السادس

رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧
موجهة الى وكيل الامين العام للشؤون القانونية ،
المستشار القانوني ، من الممثل الدائم للجماهيرية
العربية الليبية لدى الامم المتحدة

المرجع : مسكن السفير الليبي في إنغلوود ، بنيجورسي .

لا شك وانكم على علم بموقفنا من الموضوع المذكور اعلاه ، حسبما تم التعبير عنه في رسائلنا السابقة الموجهة الى الامين العام ، والبيانات التي ادلينا بها في لجنة العلاقات مع البلد المضيف والمحادثات التي اجريناها معكم . وباختصار ، فإننا نعتقد اعتقادا جازما بأن لبعثة ليبيا الدائمة لدى الامم المتحدة الحق قانونا في استخدام المسكن الكائن في إنغلوود لاغراض البعثة دون أي تقييدات ، عملا بأحكام القانون الدولي ، بما فيها اتفاق المقر واتفاقية فيينا ، رغما عن قانون الولايات المتحدة الخاص بالبعثات الاجنبية .

ونحن نلتزم مساعدتكم واستخدام مساعيكم الحميدة للاتصال ببعثة الولايات المتحدة لدى الامم المتحدة واستعادة استخدام السفير ممثل ليبيا الدائم وأمرته بمعناها الضيق والعاملين بمنزله للممكن القائم في إنغلوود استخداما كاملا واعتياديا لاغراض البعثة الرسمية .

وبينما نحتفظ بموقفنا القانوني بشأن الموضوع ، فإننا نرحب طبعاً بإمكانية استخدام المسكن استخداما فعالا وبطريقة ملائمة بالمقارنة بالتقييدات المفروضة حاليا .

ونأمل أن تبذلوا قصارى جهدكم لحل هذه المسألة الشديدة الخطورة .

(توقيع) الدكتور علي ع. التريكي
الممثل الدائم

المرفق السابع

رسالة مؤرخة في ٢ شباط/فبراير ١٩٨٧ موجهة من وكيل
الأمين العام للشؤون القانونية ، المستشار القانوني ،
الى نائب الممثل الدائم للبعثة الدائمة للجماهيرية
العربية الليبية لدى الامم المتحدة

أتشرف بإعلامكم باستلام الرسالة المؤرخة في ٢٠ كانون الثاني/يناير التي
بعثها اليّ السفير التركي ، فيما يتعلق بالمنزل الكائن في إنغلوود ، بنيوجرسي ،
إشر محادثتنا التي جرت يوم الخميس الموافق ، ٢٩ كانون الثاني/يناير . وقد نظرت في
الفقرة الثالثة الجديدة حسبما ادخلت في الرسالة . ولجعل تلك الفقرة أكثر قابلية
للفهم ، وبغية تعزيز فرص الحصول على بعض الرضا من جانب الولايات المتحدة
الامريكية ، أود أن اقترح ، أن تصاغ تلك الفقرة على النحو التالي :

وبينما نحافظ بموقفنا القانوني بشأن الموضوع ، فإننا نرحب طبعاً
بأي إمكانية لاستخدام المسكن استخداماً فعالاً وبطريقة ملائمة تمثل زيادة ،
بالمقارنة بالتقييدات المفروضة حالياً .

وقد قمت بإبراز الكلمات الثلاث التي قمت بتغييرها بالمقارنة بتمكم . فإذا
كنتم توافقون على الصيغة الجديدة ، فلتتكرموا بإرسال صفحة ثانية جديدة موقعة من
السفير التركي .

المرفق الثامن

رسالة مؤرخة في ٢ شباط/فبراير ١٩٨٧ موجهة إلى
وكيل الأمين العام للشؤون القانونية ، المستشار
القانوني ، من نائب الممثل الدائم للبعثة
الدائمة للجماهيرية العربية الليبية

تجدون طيه الصفحة المتعلقة بمراسلتنا الأخيرة ، حسبما سبق مناقشته والاتفاق
بشأنه اليوم (انظر التذييل) .

(توقيع) رجب ع. الزروق
الوزير المفوض

تذييل

بينما نحتفظ بموقفنا القانوني بشأن الموضوع ، فإننا نرحب طبعاً بأي امكانية لاستخدام المسكن استخداماً فعالاً وبطريقة ملائمة ، بالمقارنة بالتقييدات المفروضة حالياً .

ونأمل أن تبذلوا قصارى جهدكم لحل هذه المسألة الشديدة الخطورة .

(توقيع) الدكتور علي ع. التريكي
الممثل الدائم

المرفق التاسع

رسالة مؤرخة في ٢ آذار/مارس ١٩٨٧ موجهة
الى الممثل الدائم للجماهيرية العربية
الليبية من وكيل الامين العام للشؤون
القانونية ، المستشار القانوني

أود أن أشير الى رسالتكم المؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ بشأن المسكن الخاص بليبيا في إنغلوود ، بنيو جرمي . فقد احيلت في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٧ محتويات رسالتكم الى السفير مونتفومري في بعثة الولايات المتحدة ، الذي رد الآن بما يفيد أن أي طلب محدد بشأن الاستعمال الاضافي للعقار سيلقى ما يستحقه من اهتمام وعناية . وترد برفقة طي هذا نسخة من رسالة السفير مونتفومري (انظر التذييل) .

وإذا عنّ لكم أن تقدموا الي طلبا من هذا القبيل لتعديل الترتيبات الحالية ، فسأقوم بإرسال الطلب فورا الى بعثة الولايات المتحدة .

ولكن اذا رغبتم في مناقشة الخطوة التالية في هذه المسألة معي مباشرة أو عن طريق السيد الزروق ، فسأكون ، بالطبع ، رهن اشارتكم .

تذييل

رسالة مؤرخة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٧ موجهة
الى وكيل الامين العام للشؤون القانونية ،
المستشار القانوني ، من الممثل المناوب
للشؤون السياسية الخاصة في بعثة الولايات
المتحدة لدى الامم المتحدة

أشكركم جزيل الشكر على رسالتكم المؤرخة في ٥ شباط/فبراير التي تحيلون بها
الطلب المقدم من السفير التريكي بشأن الاستعمال الاضافي للعقار الواقع في إنغلوود ،
بنيو جيرسي .

وانني مازلت أرى أن مسألة توسيع نطاق استعمال العقار الكائن في انغلوود
يمكن ان تعالج بقدر أكبر من السرعة عن طريق المراسلات المباشرة بين البعثة الليبية
وبعثة الولايات المتحدة ، ولكنني أفهم بالفعل مدى سماحتكم في القيام بدور الوسيط .

ومن ثم ، فقد ناقشت المسألة مع الموظفين المعنيين في البعثة وفي وزارة
الخارجية ، وهم لا يزالون على قناعة بأن أي طلب محدد (لا بيان عام بشأن المواقف
القانونية ، ولا اعفاء شامل من الترتيبات الحالية) سيلقى ما يستحقه من اهتمام
وعناية . ولذلك ، فانني أود أن أحث السفير التريكي بقوة على ان يقدم ، عن طريق
مسايعكم الحميدة ، طلبا محددًا لتعديل الترتيبات الحالية - ولا ريب في ان هذا الطلب
سيلقى ، الاهتمام العاجل .

(توقيع) هيو مونتهومري

المرفق العاشر

رسالة مؤرخة في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧ موجهة
الى وكيل الامين العام للشؤون القانونية ،
المستشار القانوني ، من نائب الممثل الدائم
للجمهورية العربية الليبية لدى الامم المتحدة

وفقا لمحادثتنا الهاتفية أمس بشأن استعمال مسكن السفير في إنغلوود ، بنيو جيرسي ، نود أن نبلفكم بعزم الدكتور علي ع . التريكي ، الممثل الدائم ، وامرته على استعمال هذا العقار في عطلة نهاية الاسبوع الموافقة لعيد الفصح . ويستعمل المسكن من بعد ظهر يوم الخميس ، ١٦ نيسان/ابريل ، لغاية صباح يوم الاثنين ، ٢٠ نيسان/ابريل .

وسنكون ممتنين غاية الامتنان لو قتمم بالتدخل لدى البعثة الدائمة للولايات المتحدة الامريكية لدى الامم المتحدة بشأن هذه المسألة .

(توقيع) السيد رجب ع . الزروق
الوزير المفوض

المرفق الحادي عشر

رسالة مؤرخة في ١٦ نيسان/ابريل موجهة الى
نائب الممثل الدائم للبعثة الدائمة للجماهيرية
العربية الليبية من وكيل الامين العام للشؤون
القانونية ، المستشار القانوني

الحاقا برسالتكم المؤرخة في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧ (المرفق العاشر) ، يسرني أن ابلغكم بأن السفير مونتفومري في بعثة الولايات المتحدة لدى الامم المتحدة قد اخطرنى بان حكومة الولايات المتحدة قد وافقت على سفر السفير التركي واسرته الى المسكن الواقع في إنفلوود ، بنيو جرسي ، من الساعة ١٧/٠٠ من يوم ١٧ نيسان/ابريل الى الساعة ١٠/٠٠ من يوم ٢ نيسان/ابريل . وترد برفقة طي هذا نسخة من رسالة السفير مونتفومري الموجهة اليّ بتاريخ اليوم (انظر التذييل) .

تذييل

رسالة مؤرخة في ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٧ موجهة
الى وكيل الامين العام للشؤون القانونية ،
المستشار القانوني ، من الممثل المناوب
للشؤون السياسية الخاصة في بعثة الولايات
المتحدة لدى الامم المتحدة

ردا على رسالتكم المؤرخة في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، أذن لي بإبلاغكم بأن حكومة الولايات المتحدة قد وافقت على منح السفير على التريكي ، الممثل الدائم لليبيا لدى الامم المتحدة الاذن بالسفر الى المسكن التابع للحكومة الليبية في إنغلوود ، بنيو جرمي . ويمكن للسفير ومن يرفقته البقاء في المسكن من الساعة ١٧/٠٠ من يوم ١٧ نيسان/ابريل ١٩٨٧ حتى الساعة ١٠/٠٠ من يوم ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٧ .

وترغب حكومة الولايات المتحدة أن تقدم مستقبلا جميع طلبات البعثة الليبية للحصول على إذن بالسفر ، الى بعثة الولايات المتحدة لدى الامم المتحدة بموجب مذكرة قبل الرحلة المنتواة بثماني وأربعين ساعة .

وسيقدم الى البعثة الدائمة لليبيا لدى الامم المتحدة ، قبل موعد مغادرة السفير التريكي ، إذن بهذه الرحلة موافق عليه من وزارة الخارجية .

(توقيع) هيو مونتغمري
السفير

المرفق الثاني عشر

رسالة مؤرخة في ١١ أيار/مايو ١٩٨٧ ، موجهة الى
وكيل الامين العام للشؤون القانونية ، المستشار
القانوني ، من نائب الممثل الدائم للبعثة
الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى
الأمم المتحدة

حفاظا على الحق في استخدام مكن السفير الواقع في انفلوود ، بنيوجيرمي ،
نود أن نبلفكم بعزم الدكتور علي ع . التريكي ، الممثل الدائم ، وأسرته على
استخدام هذا العقار في عطلة نهاية الاسبوع الموافقة ليوم الذكرى ، وسيستخدم المسكن
من صباح يوم السبت ، ٢٢ أيار/مايو لغاية مساء يوم الاثنين ، ٢٥ أيار/مايو .

وسنكون ممتنين غاية الإمتنان لو قتمم بالتدخل لدى البعثة الدائمة للولايات
المتحدة الامريكية لدى الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة .

(توقيع) السيد رجب ع . الزروق
الوزير المفوض

المرفق الثالث عشر

رسالة مؤرخة في ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٧ موجهة الى وكيل
الامين العام للشؤون القانونية ، المستشار القانوني ،
من نائب الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية
لدى الامم المتحدة

أود أن أوجه انتباهكم الى مسألة تشير قلقا بالغا للبعثة الليبية لدى الامم المتحدة . ففي ٢٩ ايار/مايو ١٩٨٧ ، عزم الدكتور علي ع . التريكي ، الممثل الدائم ، على استخدام مسكن السفير الكائن في انغلوود ، نيو جيرسي ، في عطلة نهاية الإسبوع . وعلى الفور قدمت استمارات الطلب اللازمة الى بعثة الولايات المتحدة لدى الامم المتحدة ، وذلك طلبا للسفر الى انغلوود لهذا الغرض . وفي الساعة ١٧/٠٠ من اليوم ذاته ، أبلغتنا بعثة الولايات المتحدة بقرار رفض الإذن بالسفر الى انغلوود .

وتود البعثة الليبية أن تقدم احتجاجا شديد اللهجة على القواعد والاجراءات غير المعترف بها المعقدة على نحو لا لزوم له التي تستخدمها ، بشأن الطلبات ، بعثة الولايات المتحدة في التدخل في استعمالنا للمسكن الكائن في انغلوود . وإنما نأمل ان يتخذ الامين العام جميع الخطوات الضرورية لضمان حماية حقوقنا في هذه المسألة ، والا يترك تعاملنا في هذا الصدد رهنا بالنزوات البيروقراطية .

(توقيع) السيد رجب ع . الزروق
الوزير المفوض

المرفق الرابع عشر

رسالة مؤرخة في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧ موجهة الى نائب
الممثل الدائم للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية
الليبية لدى الامم المتحدة من وكيل الامين العام للشؤون
القانونية ، المستشار القانوني

أود الافادة بورود رسالتكم المؤرخة في ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٧ بشأن رفض سلطات الولايات المتحدة طلبا منكم لاستخدام المسكن الكائن في أنغلوود في أثناء عطلة نهاية الأسبوع ، ٢٠-٢١ أيار/مايو ١٩٨٧ . وإنني أفهم أن السيد زاكلمين كان في هذه الأثناء على اتصال بكم .

وقد أبلغتنا بعثة الولايات المتحدة بأنها في حاجة الى ٤٨ ساعة لتجهيز مشمل هذه الطلبات .

وفي ظل هذه الظروف ، ورغم موقف ليبيا القانوني الذي تكرر كثيرا ، فسيكون لا مفر من مراعاة فترة الإشعار هذه من اجل الحصول على قرار ايجابي من جانب الولايات المتحدة . وقد اوضحتم تماما أن البعثة الليبية ، عند تقديم طلبات بشأن المسكن الكائن في أنغلوود أو امتثالا للإجراءات الرسمية الأخرى المطلوبة من جانب الولايات المتحدة في هذا الصدد ، لا تتنازل عن الموقف القانوني الليبي ، ولاشك في أن هذه الإدارة مستعدة لتأكيد هذا الامر اذا اقتضت الضرورة ذلك .

المرفق الخامس عشر

رسالة مؤرخة في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٧ موجهة الى وكيل
الامين لعام للشؤون القانونية ، المستشار القانوني ،
من نائب الممثل الدائم للبعثة الدائمة للجماهيرية
العربية الليبية لدى الامم المتحدة

أود أن أوجه انتباهكم على الفور الى ما يلي :

بعد ظهر يوم الخميس الموافق ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، اتصلت السيدة موريين غيني ، المستشارة في البعثة الدائمة للولايات المتحدة الامريكية لدى الامم المتحدة ، بمكتب السفير في البعثة الليبية لإبلاغنا بالقرار المتعلق بطلب قدم للحصول على إذن باستخدام العقار الكائن في انفلوود ، بنيوجيرسي .

وأوضحت السيدة غيني أن وزارة الخارجية قد رفضت الطلب لأن الدكتور التريكي ، الممثل الدائم للبعثة الليبية ، قد تجاوز كثيرا القيد المفروض على الإذن بالسفر والمحدد بمرتين في الشهر . وأضافت قائلة إن منح الإذن فيما يتعلق بالطلب المقدم في الأسبوع الماضي كان "خطأ اداريا" وأنه كان ينبغي عدم الموافقة عليه من الناحية الفنية . ويستدل من ذلك على أن سلسلة الموافقات الصادرة في الأشهر الماضية كانت في الواقع أخطاء جاءت نتيجة للتساهل ، وأن وزارة الخارجية قد أحاطت علما بنمط الطلبات المقدمة منا وقررت الاحتجاج بهذا القيد .

وإنني افترض انكم ستتفقون معي على أن هذا الرفض الأخير هو محض مضايقة لبعثة دولة عضو في الامم المتحدة . وهو يأتي في وقت نعمل فيه وحضرتكم والامين العام من أجل التوصل الى حل ودي ، كما يعكس موقفا مخالفا للروح التي أبدتها البعثة وحضرتكم على مدى الأشهر الماضية في محاولة للتوصل الى نهاية مقبولة لتاريخ طويل من التمييز والمضايقة والقيود المفروضة على السفر .

وإنني أود أن أعرب عن احتجاجنا بأشد العبارات وأقواها على تعدي سلطات البلد المضيف على حقوقنا وامتيازاتنا الدبلوماسية ، فيما يتعلق بمسألة معروفة جيدا للمجتمع الدولي الممثل في الامم المتحدة .

ولذلك فإنني أدعوكم الى العمل ، من خلال مساعيكم الحميدة ومساعي الامين
العام الحميدة ، على اتخاذ الخطوات العاجلة التي تكفل لنا الحقوق والامتيازات
المنصوص عليها في اتفاق المقر وفي ميثاق الامم المتحدة .

(توقيع) رجب ع . الزروق
الوزير المفوض